مؤسسة شباب سبأ للتنمية
Sheba Youth Foundation for Development

أسطوانات الغاز في اليمن
مخاطر متزايدة

حسام لبيب شائف

ورقة سياسيات موجزة

ديسمبر 2020

مؤسسة شباب سبأ للتنمية
Sheba Youth Foundation for Development

أسطوانات الغاز في اليمن
مخاطر متزايدة

حسام لبيب شائف

ورقة سياسيات موجزة

ديسمبر 2020

أسطوانات الغاز في اليمن مخاطر متزايدة

المشكلة وتداعياتها - الحلول المقترحة

حسام لبيب شائف

الملخص التنفيذي:

تعد مشكلة تلف صمامات اسطوانات الغاز في اليمن من أبرز المشكلات المطروحة على طاولة المعنيين في الحكومات المتعاقبة، وقد أخذت بالتفاقم، ونشبت مخالبها في حياة ومنازل المواطنين الذين تضرروا منها جراء التسمم بالغاز المتسرب منها أو انفجارها أثناء الاستخدام مما يتسبب بالموت أو إصابة أصحابها بحروق بالغة. ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها الوضع الاقتصادي الحالي الذي يعاني منه البلد في ظل غياب دور الحكومة والموارد اللازمة للقيام باستبدال التالف من هذه الاسطوانات أو حتى صيانتها.

إن استمرار التداعيات الخطيرة لهذه المشكلة، وآثارِها المُدَمِّرة، تستوجب التحرك من أعلى سلطةٍ في الدولة؛ مروراً برئيس الوزراء ومحافظي المحافظات؛ وإيقاظ ضمائرهم واستشعار مسئولياتهم، والعمل بكل ما من شأنه إيقاف هذه المشكلة وضِدَّ كل يعرقل عملية صيانة أو استبدال اسطوانات الغاز التالفة في جميع المحافظات بِلا استثناء، من خلال تبني وتنفيذ سياسة جديدة يشترك في تنفيذها المؤسسة العامة للغاز أو فتح المجال أمام التجار للبدء باستيراد قطع الصيانة بمعايير محددة والبدء بعملية الصيانة، سياسة موضوعية أكثر انفتاحا ومواكبة لاحتياجات المواطنين ومتطلبات السلامة، وترتكز على وجود: لجنة رقابة داخل المحافظة؛ للإشراف والمراقبة على القائمين على عملية الصيانة .

أولا- المقدمة:

يعتبر الغاز المنزلي أحد المستلزمات الضرورية لحياتنا اليومية ولا تخلو أكثر الأماكن التي نتواجد فيها يومياً من وجود أسطوانات الغاز، التي قد تسبب مخاطر كثيرة في نطاق المكان وعلى حياة الناس نتيجة استخدام الاسطوانات بدون صيانة دورية وتغيير صمامات الغاز التالفة أو استعمال الاسطوانات القديمة المصابة بالتآكل.

من البديهي أن تكون مسؤولية صيانة هذه الصمامات تحت رقابة الحكومة ممثلة بالمؤسسة العامة للغاز، وهو ما تحاول ان تقدمه هذه الورقة والتي تهدف الى التعرف على أبعاد المشكلة واتجاهات الحل حيث اعتمدت الورقة على اجراء مقابلات مع المعنيين الى جانب لقاءات مع مجموعات من المواطنين واخير ا تتبع مسار تعامل الحكومة مع المشكلة عبر القرارات والوثائق الحكومية المتاحة، وفي اطار ذلك تهدف الورقة أيضا الى لفت انتباه الجهات المعنية والمجتمع ول مخاطر هذه المشكلة وتفاقمها وضرورة الإسراع في اتخاذ المعالجات اللازمة لها وهي لذلك تقدم مقترح لمعالجة للمشكلة وفقا للظروف الواقع الراهن وإمكانية التطبيق على الواقع فورا دون الانتظار الى حين تفاقم المشكلة.

ثانياً - المشكلة: تزداد مخاطر أسطوانات الغاز التالفة في اليمن مع ارتفاع عددها، من دون العمل على إيجاد حلول تسهم في الحدّ من تفشي المشكلة وتزايد مخاطرها حفاظا على سلامة المستهلكين. وتُعَدّ تلك الأسطوانات قنابل موقوتة في منازل كثيرين، إذ إنها قابلة للانفجار في أي وقت، نظراً إلى عدم صيانة شركة الغاز لها، حيث وضعت آلاف

الأسطوانات في الأسواق المحلية أخيراً بدون صيانة بعد تفاقم أزمة الغاز المنزلي، مما خلف مآسٍ وكوارث راح ضحيتها العشرات نتيجة انفجارات أو تسرب الغاز من الاسطوانات التالفة، فالمواطن قد يستخدم اسطوانة غاز تالفة وهو لا يعلم بأن هذه الاسطوانة هي قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت، حيث تعج السوق المحلية في اليمن بنحو (12) مليون اسطوانة غاز منزلي منها (5) ملايين غير صالحة للاستخدام يتداولها اليمنيون وفق تقديرات الشركة اليمنية للغاز [1]، إما لانتهاء عمرها الافتراضي، أو لسوء الاستخدام، أو لرداءة المنتج، مما يعني أن حياة كثير من المواطنين اليوم باتت في خطر كبير إذا لم يتم حل هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن واستبدال وصيانة هذه الاسطوانات، التي تحولت إلى خطر يهدد حياة الناس وممتلكاتهم .

بحسب وزارة الداخلية في صنعاء، فإن إجمالي عدد حوادث الحريق الناتجة من انفجار أسطوانات في العاصمة صنعاء ومحافظات أخرى خلال 2018 بلغ (500) حادث، ونجم عنها وفاة 250 شخصاً، كما أصيب 301 آخرون بحروق بعضها من الدرجة الأولى.

تم اجراء فحوصات في مختبر الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، على عينة عشوائية مكونة من ثلاث اسطوانات متداولة في السوق، أثبتت عدم مطابقة اسطوانتين لاشتراطات ومتطلبات المواصفات والمقاييس اليمنية [2]، بسبب مخالفة الفحص الظاهري لاحتوائها على كدمات وحفر في جسم الاسطوانة ووجود زيادة في وزنها فارغة "في واحدة من العينات". بالإضافة إلى عدم وجود بلد المنشأ وتاريخ الصنع والعلامة التجارية واسم الشركة المصنعة . وأكدت الفحوصات التي أجراها معد التحقيق في الثاني من كانون أول/ ديسمبر 2014، أن المخالفات في العينة الثانية تتركز في زيادة قطر الطوق الواقي ونقص في وزن الاسطوانة فارغة. وهذا بحسب اشتراطات المواصفات والمقاييس يجعل الاسطوانة غير مرنة ما يعني أنها قد تتعرض للانفجار في حال تعرضت لصدمات.

تكشف البيانات الصادرة عن الشركة اليمنية للغاز، ارتفاع مستمر لنسبة التالف من الكمية المرحلة للصيانة والتي بلغت 33% العام 2010، 45 % العام

ويستقبل مركز الحروق الطبي بالمستشفى الجمهوري[3] - المركز الوحيد بصنعاء - مصابين جدد جراء حرائق سببها تسرب الغاز أو انفجار اسطواناته. حيث يفيد المختصين بالمركز أن عدد المصابين بالحروق في عام 2018بسبب الغاز المنزلي بلغ (147) حالة، فيما بلغ العام 2019 نحو(184) حالة.

وفي استبيان اخر حول المشكلة اجراه بعض الباحثين وجد ان من ضمن[4] (2000) مواطن شملهم الاستبيان حصل (1196) مواطناً على أسطوانات تالفة، (80 %) منهم حصلوا على أسطوانات غير سليمة أكثر من ثلاث مرات خلال عام. وبحسب الاستبيان فإن (83%) قالوا أن الخلل في المحبس أو بين المحبس والأسطوانة يؤدي لتسرب الغاز، غير أنه لا أحد من الذين استطلعت آراؤهم فكرا مطلقاً في الذهاب إلى قسم الشرطة، ليبلغ عن وجود أسطوانات تالفة في السوق بسبب عدم الثقة في الوصول إلى نتيجة.

ثالثاً- السياسة الحالية:

في مارس/ آذار عام 2009 طلبت رئاسة الجمهورية بسحب أربعة ملايين أسطوانة تالفة من السوق المحلية، بعد أن رفعت الشركة اليمنية للغاز التابعة لوزارة النفط تقريراً اشتركت في إعداده مع وزارتي الصناعة والصحة والدفاع المدني يتحدث عن وجود (7.6) مليون أسطوانة غير صالحة للاستخدام من أصل (16) مليون أسطوانة يتداولها اليمنيون. ويقول التقرير إن 3.6 مليون أسطوانة ما زالت قابلة للصيانة، بينما يجب إتلاف أربعة ملايين. وتبلغ كلفة

الصيانة الشاملة لأسطوانة الغاز قرابة (13) دولاراً، أما الصيانة الجزئية فتقدر بنحو أربعة دولارات بالإضافة إلى قيمة المحبس وهي خمسة دولارات5، غير أن وزارة المالية رفضت تنفيذ الطلب في حينه، مبررة الأمر، في تقرير رفعته إلى رئاسة الجمهورية، بعجز ميزانية الدولة عن إنفاق 30 مليار ريال يمني ما يعادل (140) مليون دولار، لتمويل خطة على مدى سبع سنوات، وهي فترة كانت كفيلة بسحب كمية الإسطوانات التالفة واستبدالها بجديدة وصيانة الكمية القابلة للصيانة، وبررت وزاة المالية رفضها "لأن ذلك فوق طاقتها". كما تذرعت بأن هذا الرقم مبالغ فيه.

وفي محاولة أخرى للبحث عن حلول ممكنة لهذه المشكلة، قدمت وزارة الصناعة مقترحاً عام 2010 برفع النسبة المخصصة للصيانة من خمس ريالات عن كل تعبئة إلى 200 ريال، لكن "جهات حكومية بحسب وكيل الوزارة - لم يسمها - رفضت المقترح بحجة أنها قد تذهب لصالح أطراف معينة"، غير أن وزارة المالية في المحصلة لم تعتمد سوى (14) ريالاً فقط للأسطوانة، وهو ما يعد "غير كاف أبدا لمعالجة وضع الاسطوانات التالفة". وبرفض هذا المقترح كإجراء يمكن أن يساعد على الحد من مخاطر الغاز،

وبدلاً عن ذلك اعتمدت وزارة المالية ميزانية سنوية خاصة بالصيانة والإتلاف بلغت 444 مليون ريال في عام 2015 تعادل نحو (2) مليون دولار أميركي، بينما بلغ إجمالي ما صرفته الشركة اليمنية للغاز في الصيانة والإهلاك، بحسب تقريرها المالي لذات للعام، 800 مليون ريال أي ما يوازي ضعف الميزانية المعتمدة من المالية.

وقد دعت السلطات المحلية في صنعاء جميع عقال الحارات والأحياء السكنية وسطاء بين السلطة والسكان) بعدم استلام أسطوانات الغاز المنزلي التالفة من أصحاب شاحنات التوزيع، والإبلاغ عن أعدادها يومياً، بعد تزايد حوادث انفجارها مؤخراً[5].

إن حملة استبدال الأسطوانات التالفة التي بدأت في 28 يونيو/ حزيران 2018، جاءت بعد تزايد حوادث الانفجار في المنازل وسقوط عشرات الضحايا. وأوضح المصدر في شركة الغاز، الذي رفض الكشف عن اسمه لأنه غير مخول بالحديث لوسائل الإعلام، أنّ الحملة "تهدف في مرحلتها الأولى إلى استبدال أكثر من 15 ألف أسطوانة غاز تالفة، في جميع مديريات أمانة العاصمة صنعاء". مشيراً إلى أن الشركة أعدت برنامجاً متكاملاً لحملات مشابهة تشمل جميع محافظات البلاد، وفق مراحل.

رابعًا - تجارب دولية:

تجربة عمان: قامت تجربة عمان على إعداد وثيقة لمواصفات قياسية تستخدم لتعبئة ونقل وتداول وتخزين اسطوانات الغاز ومن أهم المواضيع التي تطرقت لها الوثيقة:

- تخزين الاسطوانات الفارغة قبل التعبئة
- الفحص قبل التعبئة
- إعادة تقييم الأسطوانة
- الفترة بين فحصين دوريين
- إخارج الاسطوانات من الخدمة
- نقل الاسطوانات لأغراض التوزيع

وبعد مراجعة تفاصيل التجربة ومكونات السياسة اتضح ان تجربة عمان تعكس اهتمام بالغ بأدق التفاصيل في التعامل مع أسطوانات الغاز وصيانتها وتقييمها، وهو أمر غائب في التجربة اليمنية التي لا تطبيق فيها سياسات واضحة وملزمة حول هذا الموضوع باستثناء قواعد للصيانة تم نشرها على موقع مؤسسة الغاز لا يتم العمل بها مما فاقم المشكلة.

خامساً: المعالجة المقترحة:

وفقا لطبيعة المشكلة يمكن ثلاثة معالجات أساسية ممكنة، وذلك كما يلي:

- أن تقر المؤسسة العامة للغاز مبلغ مالي رمزي (50-100) ريال يضاف إلى سعر شراء الاسطوانة لفترة معينة وذلك للقيام بعمل الصيانة الأولية اللازمة للأسطوانات وضمان عدم نزولها للسوق تالفة.
- فتح المجال أمام التجار لاستيراد الصمامات والبدء بصيانة الاسطوانات وذالك وفق معايير محددة لجودة القطع المستوردة وضمان لعملية الصيانة.
- تدعيم الانتاج المحلي للأسطوانات وذلك لأن الاسطوانات المحلية اثبتت جودتها حسب تقرير المؤسسة العامة للغاز مع فتح باب لعمل معامل صيانة محلية غير التي تمتلكها المؤسسة العامة للغاز والتعاقد مع القطاع الخاص ايضا في هذا الجانب وفقا لمعايير واشتراطات صارمة.

توصيات لضمان نجاح الحل:

- ضرورة إصدار سياسة متكامل تضمن تحقيق المعالجات المقترحة بقرار من رئاسة الوزراء حتى يكون للقرار قوة وأولوية في الاهتمام والتنفيذ.
- أهمية توتير أقصى الجهود الممكنة بغية إنجاز الحل العاجل للحد من ضرر انفجار العبوات.
- تطوير الية فعالة لمتابعة المبالغ المأخوذة أولا بأول والإشراف على عملية التنفيذ والصيانة خلال فترة زمنية محددة.

الهوامش والمصادر:

---

[1] -موقع رأي اليمن
(https://www.raialyemen.com/news7179.html)
[2] موقع المركز اليمني للأعلام (http://www.yemen-media.info/mobile/news_details.php?lng=arabic&sid=20658)
[3] مقابلة مع مختصين في مركز الحروق بمستشفى الجمهوري اجراها الباحث لغرض اعداد الورقة.
[4] المركز اليمني للأعلام (http://www.yemen-media.info/mobile/news_details.php?lng=arabic&sid=20658) موقع المركز اليمني للأعلام
(http://www.yemen-media.info/mobile/news_details.php?lng=arabic&sid=20658
[5] موقع بلقيس
(
ttps://www.belqees.tv/yemen/%D8%A3%D8%B3%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-12-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AA%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86)

مؤسسة شباب سبأ للتنمية
Sheba Youth Foundation for Development

حول شباب سبأ

مؤسسة شباب سبأ للتنمية هي مؤسسة مجتمع مدني يقودها شباب يمني متحمس لإحداث تغيير مجتمعي تنموي باستخدام أدوات التكنلوجيا، الإعلام المجتمعي، مهارات ريادة الاعمال وذلك من خلال إقامة شراكات فعالة مع مختلف الجهات المحلية والدولية لتنفيذ برامج ابتكارية وتقديم أبحاث نوعية.

واختار الفريق هذا الاسم كاستلهام ثقافي وانساني لتاريخ إحدى حضارات اليمن القديمة واكثرها ازدهارا وهي حضارة مملكة سبأ اليمنية التي يعود تاريخها الى القرن 12 قبل الميلاد.

حول الباحث

حسام لبيب شائف

باحث ومطور إداري. بكالوريوس إدارة اعمال – تسويق، حاصل على برنامج بناء المستشارين ورواد الاعمال، باحث سياسات عامة ولديه العديد من أوراق السياسات العاملة، عضو رابطة المتابعة والتقييم اليمنية (EVAL Yemen)، مختص بالتحليل والتعامل مع الاستبيانات بكافة أنواعها، يعمل حاليا كمدير اداري ومطور سياسات العمل في مكتب الدار الرابع للاستشارات.

مؤسسة شباب سبأ للتنمية

Sheba Youth Foundation for Development

www.shebayouth.org